محافظ البنك المركزي يرد على ما أثارته إحدى الصحف المحلية حول إحالته للنيابة العامة

الهاشل : لم أقم بأي عملية بيع أو شراء لأسهم خلال سنوات عملي بالوظائف القيادية

أشتريت 7000 سهم في أحد البنوك المحلية قبل سنوات عديدة وقبل أن أتولى أي منصب قيادي

- منذ بداية تملكي لتلك الأسهم لم أجرِ أي عمليات بيع أو شراء عليها
- اكتتابي لا ينطوي على أي استغلال لمعلومات داخلية أو تضارب مصالح لكونه تم بالسعر والتوقيت وعدد الأسهم المحددة من الجهة المعنية

محافظ البنك المركزي د . محمد الهاشل

البنك المركزي

- لا يوجد أي تجاوز أو قصور يتعلق بالإفصاح عن ملكيتي لتلك الأسهم لأن الإفصاح يقتصر على من يملك نسبة 5 في المئة فأكثر وهو ما لاينطبق علي
- لدي استعداد كامل للمثول أمام القضاء وتبيان الحقائق كافة التزاماً مني بأصول النزاهة وضوابط العمل المهني في ممارستي لمسؤولياتي

أكد محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل انه لم يقم بأي عمليات تداول سواء شراء أو بيعا لأسهم أي بنك ، أو شركة مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ، طوال سنوات عمله في الوظائف القيادية في بنك الكويت المركزي ، ويؤكد ذلك الكشف الصادر عن الشركة الكويتية للمقاصة.

جاء ذلك في تصريح أدلى به الدكتور الهاشل لـ«كونا» ، بالاشارة الى ما نشرته إحدى الصحف المحلية الصادرة أمس ، بشأن «صدور قرار هيئة أسواق المال ، ولم أقم منذ بداية تملكي لتلك الأسهم بأي عمليات بيع أو شراء عليها ، وهذا ما يؤكده الكشف الصادر عن الشركة الكويتية للمقاصة ، الذي لا يوجد عليه أي حركة تداول خلال تلك السنوات الطويلة».

أضاف أن هذه الملكية «ظلت ساكنة ، ازدادت فقط بما يخصها من أسهم منحة ، بالاضافة الى حصتها من اكتتاب في أسهم زيادة رأس المال ، والتي هي محور الخبر المنشور وعددها 2172 سهما ، تكلفتها 1086 دينارا ، تمت بموجب حق أولوية اكتتاب لجميع المساهمين في البنك، وفق المادة (160) من قانون الشركات».

أضاف : «لم أقم بأي عمليات تداول سواء شراء أو بيعا لأسهم أي بنك ، أو شركة مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية طوال سنوات عملي في الوظائف القيادية في بنك الكويت المركزي ، وهذا ما يؤكده الكشف الصادر عن الشركة الكويتية للمقاصة كما أشرت».

وأوضح أن اكتتابه في زيادة رأس مال البنك «لا ينطوي على أي إستغلال لمعلومات داخلية أو تضارب مصالح ، نظرا لأن الاكتتاب في زيادة رأس المال تم بالسعر والتوقيت وعدد الأسهم المحددة جميعها من البنك المعني ، وفي ضوء نشرة اكتتاب صادرة استنادا إلى قانون هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية وقانون الشركات».

وذكر أن تلك النشرة «اشتملت على البيانات التفصيلية المتعلقة بموضوع زيادة رأس المال ، وجميع البيانات اللازمة التي يمكن على ضوئها لأي مساهم أن يتخذ قرار المشاركة في الاكتتاب ، وبحيث يكون جميع المساهمين على قدم المساواة ، وقد كانت هذه النشرة متاحة أمام جميع مساهمي البنك وأمام الجمهور ، علما بأن البيانات المالية السنوية والربع السنوية للبنك منشورة أيضا على موقعه الإلكتروني ومتاحة للجميع».

وقال د . الهاشل أيضا «لا يوجد أي تجاوز أو قصور يتعلق بالافصاح عن ملكيتي لتلك الأسهم ، حيث انه بموجب قانون هيئة أسواق المال فإن الإفصاح يقتصر على من يملك نسبة 5 في المئة فأكثر من رأس مال الشركة ، وهو أمر لا ينطبق بالنسبة لعدد الأسهم المشار إليها ، علما بانني كنت قد افصحت عن ملكيتي في تلك الأسهم ، فور انضمامي لعضوية لجنة سوق الكويت للأوراق المالية في يونيو 2008 ، وقبل صدور قانون هيئة أسواق المال ، وهذه العضوية انتهت في يونيو 2011 ».

وجدد الهاشل في ختام تصريحه التأكيد على «استعدادي الكامل للامتثال ، والاستجابة إلى ما تقرره السلطات القضائية في هذا الشأن ، وتبيان الحقائق كافة ، انطلاقا من قناعتي الراسخة بالتزامي الكامل بأصول النزاهة وضوابط العمل المهني في ممارستي لمسؤولياتي ، كمحافظ لبنك الكويت المركزي».

للإسهام في تمويل مشروع الطريق السريع مانزيني - مبادلاني

الصندوق الكويتي للتنمية وقع اتفاقية قرض لمملكة سوازيلاند بمبلغ 4 ملايين دينار

تبادل وثائق الاتفاقية بعد توقيعها

تم أمس في مباباني التوقيع على إتفاقية قرض بين مملكة سوازيلاند والصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية ، يقدم الصندوق بمقتضاها قرضا مقداره 4.000.000 دينار كويتي ، أي ما يعادل نحو 14 مليون دولار أمريكي ، وذلك للإسهام في تمويل مشروع الطريق السريع مانزيني – مبادلاني .

وقدوقع إتفاقية القرض نيابة عن مملكة سوازيلاند وزير المالية مارتن دلاميني ، ووقعها نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية نائب المدير العام للصندوق حمد سليمان العمر .

شهد حفل التوقيع سفير دولة الكويت لدى جنوب أفريقيا حسن عقاب ، والمدير الإقليمي لدول شرق ووسط وجنوب أفريقيا في الصندوق ، وعبدالرحمن الهاشم .

يهدف المشروع إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمملكة سوازيلاند وذلك عن طريق تحسين الربط بين مانزيني ومنطقة مبادلاني ، وفي الوقت نفسه المساهمة في ربط البلاد مع الدول المجاورة موزمبيق وجنوب افريقيا .

يشمل المشروع أعمال التنفيذ لطريق شرياني مسفلت باربع حارات بإمكانية الدخول والخروج المتحكم به من الجوانب حارات لا يتضمن دخول وخروج من الجوانب ، يبلغ طوله حوالي 28 كيلومتر بين كارسون موتورز و D42 في منطقة مبادلاني ، وذلك بالإضافة إلى الطرق الخدمية . من المتوقع أن يتم تنفيذ المشروع بنهاية عام 2017 .

وبتوقيع إتفاقية هذا القرض ، فإنه يكون القرض الثالث الذي يقدمه الصندوق إلى مملكة سوازيلاند ، حيث سبق للصندوق أن قدم لها قرضان تبلغ قيمتهما الإجمالية 6.699 مليون دينار كويتي (أي ما يعادل نحو 23.446 مليون دولار أمريكي) لتمويل مشروعين في قطاع النقل . كما قدم الصندوق لسوازيلاند معونة فنية مقدارها 150 الف دينار كويتي لتمويل دراسة جدوى المستشفى الوطني التخصصي في مباني ، كما يدير الصندوق حاليا منحة مقدمة من حكومة الكويت لسوازيلاند مقدارها 5.5 مليون دولار أمريكي لتمويل وتجهيز إستاد رياضي في حرم جامعة سوازيلاند .

البنك الوحيد الذى لديه 6 سيارات لخدمة الصرف الآلي المتحركة

« بيتك »: 317 جهازاً للسحب والإيداع آلياً لخدمة العملاء

زاد بيت التمويل الكويتي «بيتك» عدد اجهزته للصرف الآلي لتصل الى 165 جهازا داخل الفروع و 152 جهازا اخرى في مناطق مختلفة ليس فيها فروع، مثل المجمعات التجارية والتعاونية ،والاسواق وبعض الهيئات والمؤسسات واماكن اخرى متعددة ، ليصل إجمالي الاجهزة بذلك الى 317 جهازا كما في نهاية 2014، مما يؤكد استمرار نهج «بيتك» في تعزيز شبكته من اجهزة الصرف الآلي المنتشرة في مختلف المناطق، وتبني احدث التطورات في البنية التحتية التقنية، بما يخدم جهود تقديم افضل خدمة للعملاء وفقا لمفهوم التنوع والشمولية ، حيث اصبحت الادوات التكنولوجية والوسائل الالية وجودتها وتطورها، قيمة مضافة للعمل المصرفي والخدمة السريعة، واحد المطالب الأساسية لمعظم العملاء.

وبالإضافة الى ذلك فان «بيتك» هو البنك الوحيد الذى لديه اسطول من 6 سيارات تقدم خدمات السحب والايداع الآلي للعملاء حيثما يتواجدون ، منها 3 سيارات فيها اجهزة الشامل المتطورة .

وبلغ عدد اجهزة الشامل 63 جهازا منتشرة في فروع «بيتك» حيث تغطي معظم المناطق، وتتميز الاجهزة باعلى المواصفات التقنية واكثرها تميزا، الأمر الذي يعزز الثقة ويوفر خدمات على مدار الساعة تساهم في تحقيق الراحة والامان للعملاء.

وتتمتع اجهزة «بيتك» بمميزات عديدة ، فمن خلالها يتم فتح ودائع استثمارية، والسحب النقدي ،والاستعلام عن الرصيد، وطلب كشف حساب مختصر في اي وقت وبشكل فوري، وطلب دفاتر شيكات .

وتتيح اجهزة «الشامل» ميزة ايداع الشيكات بالاضافة الى الايداع النقدي للافراد والشركات ، ويمكن للشركات استخراج بطاقة آلية للايداع، للاستفادة من مزايا الجهاز وخدماته في ايداع الاموال والشيكات وانجاز العمل على الطريقة المثلى.

وفي اوقات العطلات، تعد خدمات اجهزة الشامل بديلا لجزء مهم من عمل الفروع ،حيث تغطي هذه الأجهزة اغلب الفروع المنتشرة في مختلف المناطق الحيوية، وتقدم حلولا مصرفية متنوعة بافضل تقنية، وتتيح لعملاء «بيتك» إدراج أموال الشيكات ضمن حساباتهم فور إيداعها.

ويتم توزيع سيارات موبي بيتك على اماكن التجمعات والمناسبات في مناطق الكويت المختلفة، حيث يتم نشر جدول تواجد هذه السيارات على موقع انستغرام، وبوسائل عديدة، لتعريف العملاء باماكن تمركزها خاصة وان خدماتها متاحة للجميع ايضا عبر شبكة كي نت .

2.7 مليار درهم تصرفات العقارات في دبي خلال أسبوع

حققت التصرفات العقارية في دائرة الأراضي و الأملاك في دبي خلال الأسبوع أكثر من 2.7 مليار درهم، حيث شهدت الدائرة خلال الأسبوع تسجيل 1076 مبايعة بقيمة 1.6 مليار درهم، منها 635 مبايعة للاراضي بقيمة 968.9 مليون درهم و 441 مبايعة للشقق والفلل بقيمة 622.5 مليون درهم.

وجاءت اهم مبايعات الأراضي بقيمة 102 مليون درهم في منطقة الحمرية تليها مبايعة بقيمة 38.3 مليون درهم في منطقة جميرا الأولى تليها مبايعة بقيمة 37 مليون درهم في منطقة جزيرة 2.

وتصدرت منطقة البفرة 2 المناطق من حيث عدد المبايعات إذ سجلت 37 مبايعة بقيمة 86.7 مليون درهم وتلتها منطقة ورسان الأولى بتسجيلها 28 مبايعة بقيمة 49.7 مليون درهم وثالثة في جبل علي الأولى بتسجيلها 23 مبايعة بقيمة 61.8 مليون درهم.

اما فيما يتعلق باهم مبايعات الشقق والفلل فقد جاءت مبايعة بقيمة 10.7 مليون درهم بمنطقة نخلة جميرا كأهم المبايعات تلتها مبايعة بقيمة 8.1 مليون درهم في منطقة الخيران وأخيرا مبايعة بقيمة 8 مليون درهم في منطقة مرسى دبي.

وتصدرت منطقة الخليج التجاري المناطق من حيث عدد مبايعات الشقق و الفلل إذ سجلت 70 مبايعة بقيمة 115.3 مليون درهم وتلتها منطقة مرسى دبي بتسجيلها 57 مبايعة بقيمة 125.3 مليون درهم وثالثة في وادي الصفا 2 بتسجيلها 41 مبايعة بقيمة 26.8 مليون درهم. وسجلت الرهونات قيمة قدرها 1.1 مليار درهم منها 144 رهونات اراضي بقيمة 850.9 مليون درهم و138 رهونات فلل وشقق بقيمة 252.1 مليون درهم. و كان أهمها بمنطقة الثنية الخامسة بقيمة 214.8 مليون درهم وأخرى في منطقة برج خليفة بقيمة 196 مليون درهم.